E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٥
Issue 85

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٦
Abr. - May. - June. / 2026

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
ا.م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	د. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.د محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
.1	الادوار الصينية في الحرب الامريكية – الصهيونية على إيران أ.د. اسامة مرتضى باقر م.م. زينب نعيم صدام	24_1
.2	سياسات الصمود المجتمعي للوقاية من التطرف والعنف ا.د. فلاح خلف كاظم	40_25
.3	مستقبل هيمنة الدولار في ظل التوظيف السياسي: دراسة قياسية 2015-2030 أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق الباحث: غدير حيدر محمد علي	59_41
.4	المفاجأة الادراكية وأثرها في البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية: نماذج مختارة أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	87_60
.5	التيار الشعبوي في الولايات المتحدة الأمريكية، اليمين البديل أنموذجاً ا.م.د. فارس تركي محمود	109_88
.6	تحديات التحليل السياسي في أثناء النزاعات المسلحة: مقاربة نظرية وتحليلية لحالات مختارة ا.م.د. محمد محي الجنابي	129_110
.7	الحكومة الإلكترونية وتأثيرها في فاعلية الأداء الحكومي/ البحرين انموذجاً أ.م.د. هدى هادي محمود	144_130
.8	دور المملكة العربية السعودية في سياسات انتاج الطاقة بعد الازمة الاوكرانية ا.م. د. يسرى مهدي صالح	163_145
.9	سوسيولوجيا العنف السياسي في غزة: إعادة تشكيل المجتمع تحت الإبادة والقصف دراسة في أنماط الانضباط الاجتماعي والتضامن الشعبي في سياق العدوان والإبادة" د.حسام حسن أبو ستة	187_164
.10	ستون عاماً على نشأة تخصص العلوم السياسية في العراق – مراجعة – تحليل – تقييم م.م. كل فخار فالح جهاد أ.م.د. رغد علي حسن م.د. محمد جبار حسين	206_188
.11	العلاقة بين النمو السكاني وتحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2015 م.د. أحمد عبد الجبار حميد	227_207
.12	أبعاد المسألة الكردية وأثرها على مسار العلاقات العراقية التركية م د. سارة حامد ناجي	242_228

13.	التهديدات السيبرانية للبنية التحتية الحيوية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على الأمن الأوروبي م.د. مصطفى حسن عواد	258_243
14.	استراتيجية الامن الجماعي ودوره في النهوض الاقتصادي (اقليم جنوب شرق اسيا انموذجاً) م.د فينوس غالب كامل	274_259
15.	التحولات المالية العربية ودور العملات الرقمية في العلاقات الاقتصادية الدولية بعد 2020 (العراق انموذجاً) م.م. حنين عامر عايد القرغولي	289_275
16.	العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط الدولي : الحرب الروسية الأوكرانية أنموذجاً م.م. نور الهدى عماد كاظم	310_290
17.	مركزية القوة في الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الروسية الاوكرانية م.م سراج مهند منير	328_311
18.	مراجعة مقال: أ.م.د أوراد محمد مالك كمونه	أ_ج

العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط الدولي : الحرب الروسية الأوكرانية أنموذجاً[▽]

Economic sanctions as a tool of international pressure: The Russian–Ukrainian war as a case study

م.م. نور الهدى عماد كاظم* Nour Al – Huda Emad Kadhim

الملخص :

أن العقوبات الاقتصادية الدولية وسيلة ضغط دولية في حسم النزاعات والصراعات الدولية ، لذا تم التركيز على الحرب الروسية الأوكرانية (2022) بوصفها إنموذج حديث للحروب وأصبحت محط إهتمام دولي ، لذا فرضت القوى الغربية الأمريكية والأوروبية أنواع مختلفة من تلك العقوبات بهدف تغيير السلوك السياسي الروسي إتجاه أوكرانيا وتحجيم القوة العسكرية الروسية وإضعاف الاقتصاد الروسي من أجل الحد من قدرتها على تمويل الحرب وعزل روسيا دولياً والحد من إمتداد هذه الصراعات لمناطق أخرى ، مع بيان أهم تلك العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على روسيا والبدائل التي لجأت لها روسيا في ظل تلك العقوبات .

الكلمات المفتاحية : العقوبات الاقتصادية الدولية ، روسيا ، الضغط الدولي ، الحرب الروسية الأوكرانية

Abstract :

International economic sanctions are a means of international pressure in resolving international disputes and conflicts. Therefore, the focus was on the Russian-Ukrainian war (2022) as a modern model of wars and it became the focus of international attention. Therefore, the Western American and European powers imposed different types of these sanctions with the aim of changing the Russian political behaviour towards Ukraine, limiting the Russian military power and weakening the Russian economy in order to reduce its ability to finance the war, isolate Russia internationally and limit the extension of these conflicts to other regions, with a statement of the most important of these international economic sanctions imposed on Russia and the alternatives that Russia resorted to in light of these sanctions.

Keywords: Economic sanctions, Russia, international Economic pressure, Russian-Ukrainian war

[▽] تاريخ التقديم : 2026/ 2/16 تاريخ القبول: 25 /3 /2026 تاريخ النشر: 30/6/ 2026

(*) كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين nouralhuda.emad@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة :

شكلت العقوبات الاقتصادية بأنواعها كافة أداة من أدوات الحروب الحديثة وتدرج ضمن ما يسمى بالحرب الاقتصادية أو الحرب الناعمة وتطبق على الدول المخالفة لقواعد القانون الدولي العام لممارستها انتهاكات لمبادىء حقوق الإنسان أو تعديها على سيادة الدول ، وتعد الحرب الروسية الأوكرانية إحدى هذه الحروب الحديثة التي أصبحت محط اهتمام دولي منذ عام (2022) ولغاية الآن وتمارس هذه العقوبات كأداة ضغط دولية وإسلوب من أساليب الردع لتحقيق الأهداف المرجوة بدلاً من التدخل العسكري أو الصدام المباشر، لذا تعد العقوبات الاقتصادية من أشد الإجراءات الدولية.

وقد تستهدف هذه العقوبات الاقتصادية الاقتصاد والسياسة معاً وبمواقع حيوية وحساسة لمحاولة إضعاف قوة وقدرة الدولة الروسية خوفاً من تمدد هذه الحرب نحو أراضي أخرى أو زيادة نفوذ الدولة الروسية وصعودها نحو القطبية العالمية وهذا ما تخشاه الدول الكبرى ، وطُبِقت هذه العقوبات من قبل القوى الغربية الأمريكية والأوروبية على روسيا لعدوانها الصريح على الأراضي الأوكرانية ومازالت هذه العقوبات قائمة لغاية الآن لإن روسيا لم تنسحب من هذه الحرب ولم توقف هذا العدوان على الرغم من كل هذه العقوبات المفروضة عليها ولكنها اعتمدت بدائل أخرى للاستغناء عن اعتمادها الكلي على الاتحاد الأوروبي مما منح إقتصادها مظهر متوازن .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في محاولة إعطاء رؤية لماهية العقوبات الاقتصادية وأنواعها بشكل عام والأطر النظرية التي تفسر فاعلية العقوبات الاقتصادية ، مع التركيز بشكل خاص على أنواع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها القوى الغربية على روسيا في عام (2022) عند بدء الحرب الروسية الأوكرانية كوسيلة ضغط دولية ، فضلاً عن أهمية هذا البحث تأتي في بيان البدائل التي لجأت لها روسيا حين تعرضها للعقوبات ،كما يتيح لصناع القرار والجهات والمؤسسات المهتمين بالقضايا الدولية المتعلقة بالشأن الاقتصادي والسياسي من توفير رؤية حول كيفية التعامل مع العقوبات الاقتصادية الدولية سواء بفرضها أو التكييف معها وتقليل آثارها .

إشكالية البحث :

تكمن الإشكالية الرئيسة للبحث في أن العقوبات الاقتصادية هي احدى وسائل الضغط غير العسكرية التي تلجأ لها الدول والمنظمات الدولية ضمن اطار العلاقات الدولية لتغيير السلوك السياسي لدولة ما ، ومن هنا تنطلق الإشكالية الرئيسة للبحث بالتساؤل الآتي : هل العقوبات الاقتصادية كانت أداة فعالة في الضغط الدولي على روسيا خلال الحرب الروسية الأوكرانية عام (2022) ؟ و من هنا تتفرع تساؤلات فرعية وهي كالآتي:

1- ما الاطار المفاهيمي للعقوبات الاقتصادية بشكل عام؟

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2- ما هي أنواع العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام (2022) ولغاية الآن ؟

3- هل ضعفت روسيا أمام العقوبات الاقتصادية الغربية أم أنها لجأت إلى بدائل أخرى؟

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن (العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط دولية وعلى الرغم من شدتها ألا أنها لم تؤدي لإنهيار الأمن الاقتصادي الروسي بل دفعته إلى التكييف من خلال اللجوء إلى بدائل اقتصادية جديدة).

أهداف البحث :

يرمي البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة وهي كالآتي:

1- إعطاء خلفية عامة عن العقوبات الاقتصادية من حيث مفهومها وخصائصها وأنواعها.

2- إستعراض أهم أنواع العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا خلال الحرب الروسية الأوكرانية.

3- بيان البدائل التي لجأت لها روسيا خلال الحرب الروسية الأوكرانية عام (2022) لمواجهة حزم العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة عليها .

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائيّ وذلك بالإنتقال من العام للخاص، وذلك بإعتماد الأسلوب التاريخي الذي تم توظيفه بنموذج الحرب الروسية الأوكرانية، والأسلوب الوصفي بوصف العقوبات الإقتصادية وتأثيرها على روسيا ، والأسلوب الإحصائي بتحليل البيانات الرقمية عن ما يتعلق بخسائر روسيا الاقتصادية وأهم المؤشرات الاقتصادية منذ إندلاع الحرب عام (2022) ولغاية الآن.

هيكلية البحث :

إنطلاقاً من مشكلة وفرضية البحث اقتضى موضوع الدراسة تقسيمه لثلاثة نقاط فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات والمقترحات وتضمنت أولاً ، الاطار المفاهيمي للعقوبات الاقتصادية ، ثانياً ، الحرب الروسية الأوكرانية :وأنواع العقوبات الاقتصادية الدولية على روسيا ، ثالثاً: البدائل التي لجأت لها روسيا خلال تعرضها للعقوبات الاقتصادية الدولية

أولا : الإطار المفاهيمي للعقوبات الاقتصادية الدولية

يعود ظهور العقوبات الاقتصادية إلى حقبة تاريخيّة قديمة على وفق ما أشار اليه المؤرخين الاقتصاديين إذ إن أول جذورها كان في العصور الأغريقية عندما أصدرت الجمعية العامة في مدينة أثينا ضد ميغارا مرسوم سُمي في " المرسوم الميغاري " خلال عامي (232-433) قبل الميلاد وجوهره هو فرض أثينا على ميغارا حظر تجاري من أجل إرغامها على تغيير سياساتها وتعد هذه الأداة هي أداة ضغط دولية واداة من أدوات القوة الناعمة التي تختارها الدول كأداة بديلة عن القوة العسكرية (أحمد ، 2025، ص 4)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أما ظهور العقوبات الاقتصادية الدولية كأداة ضغط دولية حديثة في السياسة الدولية ظهرت مع بدأ الحرب العالمية الأولى لاسيما مع تأسيس عصبة الأمم عام (1919) أي عند تشكيل نظام دولي جديد بوصفها أداة للحفاظ على السلم والامن الدوليين بدلاً من اللجوء للقوة العسكرية (سعادي ، 2018 ، ص 36)

1- مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية :

لا يوجد تعريف جامع مانع للعقوبات الاقتصادية الدولية في المواثيق الدولية وذلك لتطور المجتمع الدولي وحداثته والتي أدت لتطور وسائل الضغط وتعددها وتنوعها لذا من الصعب أن نجد تعريف موحد لهذا المفهوم ولكن بالإمكان أن يعطى بعض المفاهيم ومنها الآتي :

أ- تعرف العقوبات الاقتصادية على أنها " إجراء اقتصادي يرتكز على إضعاف قوة العدو الاقتصادية حتى يكون غير قادر على انتاج وتوزيع السلع والخدمات وذلك من خلال إستخدام الأدوات المالية وقوى السوق لعزل هذه الدولة عن النظام المالي والتجاري العالمي بغية تغيير سلوكها لتمتثل إلى القوانين الدولية وأن تحترم إلتزاماتها الدولية بحيث تصبح قرارتها وسلوكياتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولي" (منصور ، 2019، ص 91)

ب-وتعرف أيضاً على أنها " رد فعل دولي على سلوك دولة معينة ويكون سلوكها هذا مخالف وغير مقبول في السياسة الخارجية أو الداخلية ويكون رد الفعل هذا من قبل مجموعة من الدول أو المنظمات الدولية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية لإجبار هذه الدولة على تغيير سياساتها بهدف حفظ الأمن والسلم الدوليين " (الحيالي، ومؤلفون آخرون ،2016، ص 166)

ت-وتعرف أيضاً بأنها " مجمل الأدوات والوسائل الاقتصادية الموجهة ضد الموارد والقوة الاقتصادية للدولة المستهدفة لمبتغيات سياسية واقتصادية وعسكرية من خلال قطع العلاقات التجارية مع الدولة المعنية لإرغامها على إيقاف الحرب بينها وبين دولة أخرى، أو تغيير سلوكها السياسي ، ويعد هذا الأسلوب من أساليب الحروب الاقتصادية التي لوحظ انتشارها ما بعد الحرب العالمية الأولى " (الزلزالي ، 2018، ص233)

وعليه يمكن القول ، أن العقوبات الاقتصادية الدولية تتمحور حول تحقيق هدفين رئيسة؛ الأول من هذه الأهداف هو تغيير السلوك السياسي للدولة المخالفة لقواعد القانون الدولي العام ، والهدف الثاني هو استنفاذ قوى هذه الدولة ، وهي بذلك تتخذ جانب وقائي هو منع أو إيقاف الاستمرارية بالفعل المخالف ، والجانب الآخر هو عقابي يرتكز على إيقاع الضرر بالدولة المخالفة من أجل ردعها ، وبالوقت نفسه تعطي ترهيب للدول الأخرى حتى لا تنتهج سياسات مماثلة ، ولكن أن فاعلية أو عدم فاعلية هذه العقوبات بتحقيق مبتغاها يرتكز على عوامل عدة أهمها؛ الوزن السياسي للدولة المعنية بالساحة الدولية ، الوضع الاقتصادي والموقع الجغرافي لهذه الدولة ، عالمية تنفيذ هذه العقوبات ، قوة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أو ضعف صانعي القرار السياسي والاقتصادي لهذه الدولة ، وغيرها (الحيالي ، ومؤلفون اخرون ، 2016، ص 166).

2- خصائص العقوبات الاقتصادية الدولية :

تعد العقوبات الاقتصادية الدولية من الوسائل المؤثرة والفاعلة بالحروب الاقتصادية التي تمتاز بسلميتها وعدم لجوئها للقوة العسكرية ويستخدمها المجتمع الدولي او مجموعة من الدول من أجل تغيير سلوكيات دولة غير ممتثلة لقواعد القانون الدولي العام وتفرض قيود إقتصادية مختلفة سواء في مجال المال أو التجارة أو الإستثمار من أجل الضغط الإقتصادي وبالتالي تغيير القرار السياسي لهذه الدولة وتمتلك هذه النوع من العقوبات خصائص مختلفة ومنها الآتي:

أ- **الطابع السلمي :** تتسم العقوبات الاقتصادية الدولية بالطابع السلمي المغاير لأسلوب العنف والعدوان في حل النزاعات الدولية وغايتها تقييد استخدام القوة العسكرية وتقليل الخسائر البشرية والمادية لكلا الأطراف وذلك باستخدام أدوات ووسائل ضغط اقتصادية وليست عسكرية وهدفها الأسمى هو تحقيق السلم والأمن الدوليين (بوزان ، 2023، ص611)

ب- **الحزم والإلزام بتطبيق العقوبات الاقتصادية الدولية :** ويعني ذلك ان العقوبات الاقتصادية الدولية تتسم بوجود عزم بتطبيق و تنفيذ العقوبات منذ إقرارها في حال لم يتم تعيين وقت آخر لتطبيقها وذلك لأن سمعة العزم تؤثر على طريقة رد الفعل للدولة المستهدفة وفاعلية نجاح غايات هذه العقوبات (Beauchamp , 2024, p:113)

ت- **الفاعلية بتحقيق النتائج المرجوة:** تتمتع العقوبات الاقتصادية بخاصية مهمة وهي أنها تحقق نتائج مرجوة اكثر من شن حرب عسكرية وذلك لأنها تستهدف مفاصل القوة للدولة المستهدفة وتؤدي لضغوط داخلية وخارجية مما يؤدي ذلك لإتخاذ صناع القرار السياسي بالدولة لإعادة حساباتهم وتغيير السلوك السياسي وبالتالي تتحقق فاعلية هذه العقوبات على تحقيق الهدف المنشود دون حدوث مواجهات عسكرية مباشرة وخسائر بشرية (المشهداني ، 2021، ص 166)

ث- **المرونة :** تتسم العقوبات الاقتصادية الدولية بالمرونة من حيث شدتها مابين عقوبات خفيفة وأخرى شاملة ومن جانب آخر هو إمكانية التخفيف من حدتها أو رفعها وإلغاءها في حال تم تغيير السلوك السياسي للدولة المخالفة (محمود ، 2013، ص73).

وتشير الخصائص المذكورة أعلاه إلى أن العقوبات الاقتصادية أداة دولية ناعمة مغايرة لإسلوب القوة العسكرية والعنف وتتسم بالفاعلية بتحقيق السلم والأمن الدولي وتحقيق الأهداف المرجوة بأقل الخسائر الممكنة وتكون أقل مخاطرة وأكثر فاعلية ومرونة وتتسم بالحزم بتنفيذ وتطبيق العقوبات منذ إقرارها والاتفاق عليها وتفرضها المنظمات الدولية ومجموعة من الدول على الدول التي تخالف قواعد القانون الدولي العام و وتنتهك مبادئ حقوق الانسان .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

3- أنواع العقوبات الاقتصادية الدولية :

تتخذ العقوبات الاقتصادية الدولية أنواع عدة تستهدف إقتصاد الدولة المخالفة بشكل جزئي أو ككل وتستهدف قطاعات حيوية مهمة بالدولة أو شخصيات سياسية أو حتى الشركات الحيوية لهذه الدولة ورؤساء هذه الشركات وقد تكون هذه العقوبات مؤقتة لحين تحقيق الأهداف المرجوة فضلاً عن أنها كلها وسائل ضغط اقتصادي مؤثرة تتبعها مجموعة من الدول والمنظمات الدولية ، ومن هذه الأنواع هو الآتي :

أ- **الحظر الإقتصادي** : ويُعرف بأنه أشد أنواع العقوبات التي تستهدف شل الاقتصاد لأي دولة مستهدفة وتستهدف حظر جزئي لإستيراد بعض السلع أو يكون حظر شامل لإستيراد سلعها كافة مع وقف التصدير إليها بهدف إضعاف ثقة شعب هذه الدولة بسياستها ويتبلور منه أيضا الحظر المالي ويعنى به وقف المساعدات والقروض الائتمانية وتجميد الأرصدة المالية الخاصة بها ، أو منع سفر بعض الشخصيات السياسية والاقتصادية او حتى مواطنيها ، أو حظر تصدير السلاح اليها ، وغيرها (المجالي ، 2022، ص 238) .

وكمثال عن الحظر الاقتصادي الجزئي هو العقوبات الغربية على روسيا بسبب ضمها لشبه جزيرة القرم عام (2014) إذ تم فرض عقوبات على قطاع النفط ، ومنع تصدير تكنولوجيا إستخراج النفط إليها ، ومنع التجارة بين هذه الدولتين وشبه جزيرة القرم ، أما مثال عن الحظر الإقتصادي الشامل هو العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا عام (1958-2016) إبتداءً بحظر تصدير الأسلحة حتى أصبح حظر تجاري شامل (منصور ، 2019، ص93) .

ب- **المقاطعة الاقتصادية** : وتعني تعليق التعامل الاقتصادي والتجاري مع دولة ما على وفق مرسوم جماعي للحد من نشاطها الاقتصادي والإخلال بتوازنها الاقتصادي وإضعافها وتغيير سياستها اتجاه قضية من القضايا .(القرالة ، 2023، ص 120) وتعرف أيضا بأنها " وسيلة اقتصادية تتخذها مجموعة من الدول بهدف خلق متاعب وأضرار اقتصادية للدولة المستهدفة من خلال الضغط الاقتصادي بتحطيم التجارة الخارجية لهذه الدولة وتحطيم علاقاتها المالية (الهندي ، 2015، ص32).

مثال على ذلك ، قيام الاتحاد الأوروبي بمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية والإمتناع عن إستيرادها كونها منتجات غير خاضعة لإتفاقية التجارة الحرة بين (الكيان الصهيوني) والاتحاد الأوروبي. (اشتيه ، 2011، ص575)

ت- **الحصار البحري والحربي:** وهي أحد أنواع العقوبات الاقتصادية الدولية ويعرف الحصار البحري بأنه " إجراء دولي يستخدم لمنع وصول السفن التجارية أو العسكرية من وإلى موانئ الدول المعادية أو عدم السماح لها بالخروج منها من أجل قطع الإمدادات والتجارة والتضييق عليها اقتصادياً

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ولوجستياً ، أما الحصار الحربي يعرف بأنه " تطويق سفن الدولة المستهدفة وإستخدام القوة العسكرية معها" (أبو الخير ، 2017، ص 270) .

ث- **عدم المساهمة** : وتعني قيام المنظمات الدولية كلّها أو بعض منها بإصدار قرارات إدارية تعيق إمكانية الدولة المعاقبة لإستخدام حقوقها داخل هذه المنظمات فضلاً عن حرمانها من التمتع بالامتيازات التي تمنحها المنظمة لأعضاءها. (دحية ، و مقيرش ، 2020، ص 54)

ج- **القوائم السوداء** : ويعني وضع الشركات الاقتصادية الحيوية أو النخب السياسية لهذه الدولة المعاقبة والمحظور التعامل معها بالقوائم السوداء أي قطع كل أنواع التعامل مع هذه الدولة لإضعافها اقتصادياً والضغط عليها لتغيير سلوكها السياسي ، ومن أمثلة ذلك قيام المنظمات الدولية والقوى الغربية بوضع مجموعة من الشخصيات السياسية الروسية وكثير من الشركات الاقتصادية الروسية المهمة بالاقتصاد الروسي بالقوائم السوداء منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية عام (2022) كوسيلة ضغط اقتصادية على صناع القرار السياسي في روسيا. (Eloranta , and other authors , 2025 , P:208)

ح- **العقوبات الجمركية** : وتعني الحرمان من الامتيازات الجمركية أو فرض رسوم جمركية عالية على صادرات الدولة المستهدفة أو سحب الامتيازات التجارية لهذه الدولة ، ومن أمثلة ذلك ، الحرب التجارية للولايات المتحدة الأمريكية بالضد من الصين للمدة (2018-2020) وبنسبة رسوم جمركية عالية تم فرضها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بلغت(25%) على الصادرات الصينية كأداة ضغط اقتصادية وسبب ذلك متعلق بالممارسات التجارية وموضوع الملكية الفكرية . (فكري ، 2021، ص 329)

ويتلخص من كل ما تم ذكره أن العقوبات الاقتصادية الدولية أداة ضغط دولية ناعمة بديلة عن قيام الحروب العسكرية هدفها تغيير السلوك السياسي للدولة المخالفة لقواعد القانون الدولي العام وتستهدف القطاعات الاقتصادية والمالية والشخصيات السياسية للدولة المخالفة وكل نوع منها هو وسيلة للضغط الاقتصادي على الدولة المخالفة لتحقيق الأهداف المرجوة .

4- الأطر النظرية لتفسير فاعلية العقوبات الاقتصادية الدولية

ترتبط فاعلية العقوبات الاقتصادية الدولية بأطر نظرية عدة قد تم استخدامها في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي وتعد هذه الأطر ضرورية لتحقيق فاعلية هذه العقوبات وكل منها لها مرتكزات معينة ومفاهيم مختلفة عن الأخرى ومن أهم هذه الأطر هو الآتي :

أ- **الإطار الواقعي** : أن جوهر هذا الإطار هو أن الدول تتحرك على وفق نقطتين أساسيتين هما ؛ المصلحة ، والقوة ، ويتم استخدام العقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط دولية لإرغام الدول المستهدفة لتغيير سلوكياتها ومن حيث الفاعلية فإنها تنجح بحالة التسبب بخسائر مكلفة للدول المستهدفة ، وتفشل

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بحالة صمود الدول ولجؤها لبدائل اقتصادية جديدة او وجود دعم خارجي (حلفاء) لها . ((morgenthau, 1974,p:17

ب- **الإطار الليبرالي:** أن فكرة هذا الإطار الأساسية هو قيامها على فكرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول بمعنى أن دولة ما لو تم إستهدافها بهذه العقوبات فإن الدول الأخرى أيضاً ستضرر لوجود علاقات اقتصادية متبادلة فيما بين هذه الدول ، لذا تتحقق فاعلية العقوبات هنا في التسبب بحدوث أضرار اقتصادية للدولة المستهدفة والدول المرتبطة بها اقتصادياً لاسيما عند فرض هذه العقوبات بإجماع دولي وبدعم من المؤسسات الدولية . (Jeffry w.Meiser ,2018 , Introducing liberalism in international relations theory, https://www.e-ir.info/pdf/72781)

ت- **الإطار البنائي:** يستند هذا الإطار على نقطتين أساسيتين وهما ؛ المعايير الدولية ، والقيم أي لا ترتكز على المصالح المادية فقط وتفسر فاعلية العقوبات الاقتصادية هنا في حالة نجاحها في تحقيق عزلة دولية للدولة المستهدفة فضلاً عن إضعاف شرعية النظام داخلياً وخارجياً . (Alexander wendt,2012 ,Social Theory of international politics,)

ث- **نظرية الاختيار العقلاني** : تستند هذه النظرية على مرتكزين أساسيين هما ؛ الربح، والخسارة ، أي أنها تنظر إلى أثر العقوبات عليها بحسابات عقلانية لإتخاذ خيارات عقلانية وتحقيق النتائج المرجوة ، بمعنى إذا العقوبات سببت لها خسائر باهضة فإنها هنا تضطر لتغيير سلوكها ، أو احياناً ترى ان أهدافها أهم من هذه الخسائر فتختار عدم التراجع وعدم تغيير سلوكها . (Charlotte Nickerson ,2026 , Rational Choice theory what it is in economics with example, https://www.simplypsychology.org/rational-choice-theory.html)

ج- **نظرية الإكراه الاقتصادي:** تدور فكره هذه النظرية حول قوة وصرامة العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدولة المستهدفة وإجبارها على تغيير سلوكها ، وتظهر فاعلية هذه العقوبات بإجماع الدول واتفاقها على الدولة المستهدفة ولكن إذا هناك ضعف بالتنسيق الدولي وضعف بالضغط الدولي هنا تلتف الدولة المستهدفة على العقوبات وتضعف فاعلية هذه العقوبات . (عمر، 2025 ، ص 317)

ح- **نظرية العقوبات الذكية** : تستهدف هذه النظرية صناع القرار وليس شعب الدولة المستهدفة أي يكون هدفها محدد ويكون تركيزها واستهدافها للبنوك والشخصيات السياسية والشركات الحيوية ويتم الاستهداف عن طريق تجميد الأصول المالية ، وحظر السفر، واستهداف الشركات الاقتصادية الحيوية للدولة وبذلك تحقق فاعلية أكبر. (سعادي ، 2018، ص 6).

نافلة القول ، تختلف الأطر النظرية من اطار لآخر بمفاهيمها ، ولكن بشكل عام لا تنحصر فاعلية العقوبات الاقتصادية بعامل محدد بل هي نتاج تفاعل معقد من الاعتماد الدولي ، والمصالح ، والقوة الاقتصادية ، والتنسيق الدولي وهذا ما يحدد نجاحها أو فشلها.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثانياً : الحرب الروسية الأوكرانية: العقوبات الاقتصادية الدولية على روسيا

أندلعت الحرب الروسية الأوكرانية في (24/شباط/2022) ، وذلك بغزو روسيا لأوكرانيا لأسباب مختلفة ومنها ؛ أحقاد تاريخية متعلقة بموضوع الهوية ورفض استقلالية أوكرانيا عن روسيا ، وتعزيز مكانة روسيا إقليمياً في أوروبا الشرقية وترسيخ مكانتها دولياً كقوى كبرى ، والسعي لمنع انضمام أوكرانيا للناتو وللغرب لأنها ترى ذلك تهديد لأمنها القومي ، فضلاً عن إهتمامها الشديد بإقليمي دونيتسك ولوغانستك اللذان يضمان أقليات ناطقة باللغة الروسية وترى أنها مضطهدة في أوكرانيا. (Michta , 2025 , P:6-7)

لذا تعد هذه العقوبات أداة اقتصادية فاعلة بالأستراتيجية القسرية للقوى الأمريكية والاتحاد الأوروبي من أجل الضغط الاقتصادي على روسيا وإرغام الرئيس(فلاديمير بوتين) على تعديل سلوكه السياسي تجاه أوكرانيا والغرب ، لذا نصبت تركيزها بشكل أساس على الجانب الاقتصادي والمالي لروسيا لشل حركة الاقتصاد الروسي بشكل تدريجي وإضعاف روسيا. (صيوان ، 2016، ص 120)

1- العقوبات المالية المفروضة على روسيا

أطلقت الدول الغربية الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية ذات الوزن السياسي المهم بالساحة الدولية حزمة من العقوبات الاقتصادية المالية على روسيا بهدف عزلها اقتصادياً ومالياً وحرمانها من الاستثمارات الأجنبية وفقدان أصولها المالية وشل حركة إقتصادها ومن هذه العقوبات هو الآتي:

أ- **حظر على البنك المركزي الروسي والاستثمارات والتعاملات النقدية:** وتعد هذه نوع من أنواع العقوبات المالية التي تركزت على حظر البنك المركزي الروسي الذي يؤدي دور حاسم بسوق الصرف الأجنبي المحلي وحظر الاستثمارات بالمشاريع التي يشترك في تمويلها صندوق الإستثمار المباشر الروسي ، وحظر توريد الأوراق النقدية باليورو والدولار لحظر تداول العملات الأجنبية الصعبة إلى روسيا ، ومنع تداول الديون السيادية الروسية بالأسواق الغربية، مما يؤدي إلى عرقلة وصول البنوك والشركات الروسية لأسواق رأس المال الغربي فضلاً عن أنها ضغوط على الروبل ليفقد قيمته والتسبب في حدوث مديونية خارجية وهروب المستثمرين الأجانب من روسيا ، وبلغ الدين الخارجي على وفق الإحصاءات الروسية لعام (2022) قيمة(748) مليار دولار أي بنسبة (27%) من الناتج المحلي الإجمالي. (محمد ، 2022، ص 24)

ب- **تقييد الموارد المالية والحركة الدولية للنخب الروسية** : ويعني ذلك قيام القوى الغربية بإطلاق حزمة عقوبات اقتصادية موجهة نحو إستهداف البنوك المملوكة للدولة والنخب الروسية مستهدفة بذلك حظر التجارة الثانوية بالسندات الحكومية الروسية ، وتجميد الأصول المالية للشخصيات السياسية والشركات الحيوية ، ومنع سفر الشخصيات الروسية المهمة ، لأن هذه النخب هي مركز القرار الحقيقي للدولة فالضغط الاقتصادي عليها يساعد في تغيير أو تعديل السلوك السياسي ، وأن تجميد الأصول الذي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اتّبعته هذه القوى الغربية تجاه روسيا يسهم بالمساعدة على قطّع مصادر التمويل والدعم للحرب والدولة بشكل عام، وخلق انقسامات سياسية داخل الطبقة الحاكمة تؤدي فيما بعد للضغط السياسي على السلطة الحاكمة لتغيير سلوكها السياسي . (إبراهيم ، الحرب والعقوبات روسيا بين فائض القوة الجيوسياسية وتواضع الوزن الاقتصادي ، 2025، https://democraticac.de/?p=105209)

ومن أهم شخصيات هذه النخب السياسية الروسية المستهدفة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل القوى الغربية على رأسها الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية خلال الحرب الروسية الأوكرانية عام (2022) ، وهو ما سيتم بيانه بالجدول رقم (1) مع بيان مناصب هذه النخب، ونوع العقوبة الاقتصادية الموجهة لهم وكالآتي : (عباس ، 2024، ص 364)

الجدول (1) أهم الشخصيات السياسية الروسية والعقوبة الموجهة لهم (2022)

أسماء الشخصيات السياسية	الصفة	نوع العقوبة الموجهة
فلاديمير بوتين	الرئيس الروسي	تجميد الأصول المالية
سيرغي لافروف	وزير الخارجية الروسي	تجميد الأصول المالية
سيرجي شويغو	وزير الدفاع الروسي	تجميد الأصول المالية وحظر السفر
الكسندر بورتينكوف	رئيس جهاز الامن الروسي	تجميد الأصول المالية وحظر السفر
سيرغي سوبيانين	رئيس بلدية موسكو ورئيس شركة روسنفت	وضعه بالقائمة السوداء
ميخائيل ميشوستين	رئيس الوزراء الروسي	وضعه بالقائمة السوداء
فالنتينا ماتفينكو	رئيس المجلس الفدرالي الروسي	وضعه بالقائمة السوداء

الجدول (1) من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مصدر(عباس ، 2024، ص 364)

ويتضح من الجدول أعلاه ، أن العقوبات الاقتصادية إستهدفت صناع القرار السياسي والنخب السياسية الحاكمة التي تضم أهم الشخصيات السياسية الروسية والحاشية الحكومية من أجل الضغط السياسي والاقتصادي عليهم والإسهام في التأثير عليهم بوقف الحرب أو تعديل أو تغيير السلوك السياسي الروسي وهذه العقوبات هي أداة ضغط اقتصادية دولية تستخدمها هذه القوى الغربية تجاه أي دولة مخالفة لقواعد القانون الدولي العام . (عباس ، 2024، ص 364)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ت- **تقييد النظام المصرفي الروسي عن شبكات التمويل العالمية :** ويعني حظر التعامل المالي والمصرفي مع البنوك الروسية وحظر روسيا من نظام المراسلات العالمي (سويفت) ، علماً أن روسيا تحتل المرتبة (السادسة) في هذا النظام ويتراوح متوسط الدفعات السنوية لها بين (600) و(800) مليار دولار أمريكي وهو رقم مرتفع ، ومن الجدير بالذكر أنها تستخدم هذا النظام عند تصدير مشتقاتها النفطية التي تشكل (40%) من ميزانيتها الحكومية ، وأنها تستحوذ على (1،5%) من المعاملات اليومية بهذا النظام لعام (2021) ، وقد تم عزلها عن هذا النظام وذلك لهيمنة القوى الغربية الأمريكية والأوروبية عليه لذا لوح الغرب بعزلها عنه لأنها تخالف سياساتهم منذ عام (2014)، وعادت مجدداً في بدء الحرب الروسية الأوكرانية عام (2022) بطرد مجموعة من البنوك الروسية من هذا النظام ومنها ؛ أكبر البنوك الروسية (سبير بنك Sper Bank) ، وذلك لعزل الكرملين عن الاقتصاد العالمي وقطع الإمدادات المالية التي تمول الحرب ، والتأثير على البنك المركزي الروسي بفقدان قدرته على تسييل أصوله المالية ، وهبوط قيمة الروبل حوالي (26%) أمام الدولار الأمريكي خلال العام نفسه، وزيادة التضخم إلى (1،26%) على وفق بيانات الهيأة الحكومية الروسية للإحصاء . (مقداد ، ونصار، 2023، ص 6-7)

وعلى وفق بيانات البنك المركزي الروسي في (23/شباط/2022) ، إنخفض سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار في بداية الحرب الروسية الأوكرانية حتى وصل من (80) روبل للدولار الواحد إلى (139) روبل للدولار الواحد وبهذا هو فقد حوالي (80%) من قيمته أمام الدولار وذلك بسبب العقوبات الغربية وأهمها تجميد الأصول المالية بالبنك المركزي الروسي لدى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وعزل اغلب البنوك الروسية عن سويفت. (جمال، تدويل الروبل هل تنجح روسيا في مواجهة هيمنة الدولار على التجارة الدولية ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2022، https://rb.gy/7sheo6)

ث- **إنسحاب الشركات الاستثمارية الغربية:** أدى الوضع الاقتصادي والمالي المتدهور في ظل الحرب الروسية الأوكرانية وخضوع روسيا لعقوبات غربية نتيجة حربها مع أوكرانيا إلى حالة عدم استقرار اقتصادي ومالي وتصاعد خوف المستثمرين من خسائر أكبر بسبب تقلب العملة الروسية ما بين الانخفاض والارتفاع ، فضلاً عن زيادة حزم العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا ، و إنسحاب شركات استثمارية غربية عدة كعقوبة اقتصادية لروسيا ومن أهم بعض الشركات الاستثمارية الغربية المغادرة من السوق الروسية هو الآتي : (Shapoval , and other authors , 2025, p:7-10)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الجدول (2) أهم الشركات الاستثمارية الغربية المغادرة من السوق الروسية (2022)

ت	اسم الشركة	مقرها	نوع القطاع الاقتصادي	الحالة	حجم الخسائر (بالدولار الأمريكي)	النسبة المئوية إلى الإجمالي
-1	UNIPER	ألمانيا	الطاقة	مصادرة	22096	%42،2
-2	Winter shell DEA AG	ألمانيا	الطاقة	مصادرة	8030	%15،3
-3	Fortum OYJ	فنلندا	الطاقة	مصادرة	4070	%7،8
-4	Raiffeisen	النمسا	المالي والمصرفي	مصادرة جزئية	4030	%7،7
-5	Exxonmobil	الولايات المتحدة الأمريكية	الطاقة	مصادرة	4000	%7،6
-6	OMV AG	النمسا	الطاقة	مصادرة	2699	%5،2
-7	Raven Property Group	المملكة المتحدة	الاستثمار العقاري	مصادرة	2000	%3،8
-8	UniCredit	إيطاليا	المالي	مصادرة جزئية	1609	%3،1
-9	Carlsberg As	الدنمارك	غذائي واستهلاكي	مصادرة وتم بيعها لاحقاً	1410	%2،7
-10	Danone	فرنسا	غذائي واستهلاكي	مصادرة وتم بيعها لاحقاً	1320	%2،5
-11	Anheuser Busch InBev	بلجيكا	غذائي واستهلاكي	مصادرة جزئية	1100	%2،1
-12	Agro Terra	نيوزلاندا	قطاع زراعي	مصادرة	666	%1،3

الجدول (2) من اعداد الباحثة بالاستناد إلى مصدر:(Shapoval , and other authors , 2025, p:7-10)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تفسر الأرقام المذكورة في الجدول ، والتي هي بقيمة (مليار دولار أمريكي) ، أن البيئة الاستثمارية الروسية لم تعد جاذبة للاستثمار الأجنبي نتيجة العقوبات الاقتصادية على روسيا وتصاعد المخاطر السياسية وأدى ذلك لخسائر مالية فادحة لروسيا ولهذه الشركات أيضاً ولوحظ من الجدول ،أن الشركات الغربية ذو الأعلى خسائر كانت بمقدمتها شركة (UNIPER) اذ استحوذت على نسبة (42،2%) من إجمالي الشركات الغربية المنسحبة من روسيا عام (2022) ، تلتها شركة (Winter–shell Dea AG) بنسبة (15،3%) وتوزعت الخسائر الأخرى على شركات القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالمقابل أن روسيا نتيجة فقدان هذه الشركات خسرت التكنولوجيا المتقدمة والخبرة والاندماج بالاقتصاد العالمي ورأس المال.

2– العقوبات التجارية والقطاعية على روسيا :

إستهدفت العقوبات الاقتصادية على روسيا إيقاف التبادل التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كإستيراد وتصدير السلع والخدمات التي تعتمد عليها روسيا بهدف شل حركة الاقتصاد الروسي ، فضلاً عن استهداف قطاع الطاقة والنقل والصناعة الدفاعية كون أنها قطاعات مهمة في تغذية الاقتصاد الروسي ومنها الآتي:

أ– **العقوبات التجارية** : وتشمل فرض قيود اقتصادية على التجارة الخارجية الروسية من حيث الصادرات والواردات ، وحظر استيراد النفط والغاز الطبيعي الروسي ، ومنع تصدير التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات الزراعية إلى روسيا ، ومنع تصدير السلع الفاخرة اليها ومنع استيراد الماس الروسي، وغيرها. (الوهابي، 2024، ص263)،

ب–**العقوبات القطاعية على القطاعات الاقتصادية الروسية:**وتشمل القطاعات الاقتصادية الحيوية كافة ومنها ؛ (قطاع الصناعة الدفاعية الروسية) من أجل تقييد صناعة الدفاع وزيادة الكيانات الروسية بالقوائم السوداء لتضم الشركات العسكرية والدفاعية وتقييد الإنتاج الصناعي العسكري والإنتاج التقني والإلكتروني لدعم العملية الحربية ، وكذلك (قطاع المعادن والتعدين) ويشمل؛ حظر استيراد بعض المعادن كالفحم والحديد والصلب والذهب والبلاتين والماس ، وحظر تصدير المعدات والتكنولوجيا في قطاع التعدين الروسي وغيرها ، أما (قطاع الطاقة) فهو المستهدف بالدرجة الأكبر كون أن روسيا تعتمد عليه بالدرجة الأساس وفضلاً عن حظر المعدات النفطية الروسية لعام (2014) تم فرض حظر جديد في عام (2022) على تقنيات التكرير وواردات النفط الروسي والمنتجات البترولية المكررة المنقولة عبر البحر ، ووضع حدود قصوى لأسعار النفط الروسي من طرف (تحالف تحديد سقف الأسعار) وقف إصدار الشهادات لخطوط أنابيب الغاز نورد ستريم (2) ، ووقف إستيراد منتجات الطاقة من روسيا ، وحظر السفن البحرية الروسية من الدخول والخروج من موانئ هذه الدول لخفض عائداتها النفطية ولإضعافها تجارياً واقتصادياً ، أما العقوبات على (قطاع النقل) شملت ؛حظر بيع أو تصدير او توريد أي معدات أو قطّع غيار أو طائرات إلى روسيا فضلا عن إغلاق المجال الجوي أمام

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الطائرات الروسية وفرض حظر على شركات الشحن البري الروسي والبلاروسية العاملة بالاتحاد الأوروبي ،وغيرها. (الوهابي، 2024، ص 263-264)

فضلاً عن الكثير من العقوبات الاقتصادية الأخرى التي مازالت قائمة لغاية الآن بسبب عدم توقف الحرب ، وبلغت العقوبات المفروضة عليها حوالي (6400) عقوبة اقتصادية بواقع (2754) قبل (22/شباط/2022) ، و(4362) بعد (22/شباط /2022) ، وأن الجدول رقم(3) أدنّاه يوضح اكثر الدول تعرضاً للعقوبات الاقتصادية الدولية على وفق أحدث إحصائيات لعام(2025) وكالآتي:

الجدول (3) ترتيب الدول على وفق حجم العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليها

ت	ترتيب الدول على وفق حجم العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها	حجم العقوبات الاقتصادية الدولية
1-	روسيا	6400
2-	ايران	3616
3-	سوريا	2608
4-	كوريا الشمالية	2077
5-	فنزويلا	651
6-	ميانمار	510
7-	كوبا	208

الجدول (3) من اعداد الباحثة بالاستناد إلى مصدر (إبراهيم ، مصطفى ، 2025، ص1)

ويفسر الجدول ، أن (روسيا) صنفت بالتصنيف الأول من حيث أعلى الدول عرضة للعقوبات الاقتصادية بحجم (6400) وذلك بسبب سلوكها السياسي المخالف لقواعد القانون الدولي العام ولاسيما حربها مع أوكرانيا ، تليها (ايران) بسبب برنامجها النووي وسياساتها الإقليمية بحجم عقوبات يبلغ (3616)، ثم(سوريا) بسبب الحرب الاهلية وانتهاكها لحقوق الانسان بحجم (2608)، ثم (كوريا الشمالية) بسبب برنامجها النووي وإطلاقها الصواريخ وبحجم (2077) ، ثم (فنزويلا) بسبب الفشل الديمقراطي وغياب الحوكمة الرشيدة بحجم (651) ، ثم (ميانمار) بسبب الانقلاب العسكري وقمع المدنيين وبحجم (510) ، ثم (كوبا) بسبب النظام الشيوعي ومصادرة ممتلكات أمريكية بحجم عقوبات يبلغ (208) ، ويتبين ان هذه الدول مخالفة لقواعد القانون الدولي العام لأسباب مختلفة من دولة لأخرى لذا تعرضت لحزمة من العقوبات بهدف تغيير سلوكها السياسي.

ولكن أن روسيا على الرغم من هذه العقوبات ألا أنها مازالت مستمرة بالحرب وتكبدت خسائر مالية بسبب الانفاق العسكري إذ أنها أنفقت مبالغ طائلة سواء لغرض التصنيع والتحديث العسكري أو الانفاق على استمرارية الحرب وان الشكل (1) يوضح حجم الإنفاق العسكري الروسي بمليارات الدولارات

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الأمريكية(لسنوات متفرقة) وكالآتي : (روبرتس : ترجمة حاتم بشر ، اقتصاد الحرب في روسيا ، 2023، (https://alsifr.org/war-economy-russia

الشكل (1) الإنفاق العسكري الروسي بمليارات الدولار (سنوات متفرقة)

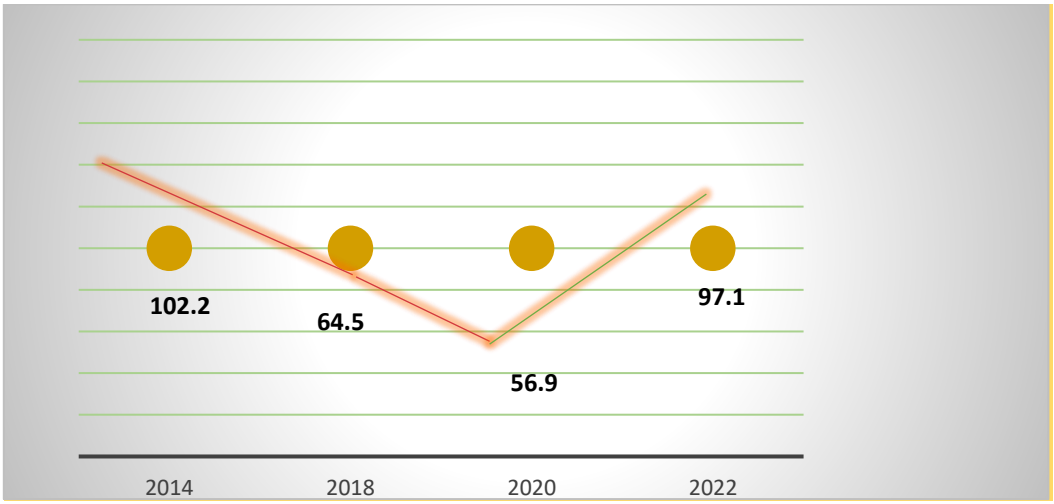

الشكل (1) من اعداد الباحثة بالاستناد إلى مصدر: (روبرتس : ترجمة حاتم بشر ، اقتصاد الحرب في روسيا ، 2023، (https://alsifr.org/war-economy-russia

ويفسر الشكل ، أن اعلى نقطة بالأنفاق العسكري كانت في عام (2014) إذ بلغت (102،2) مليار دولار أمريكي وذلك بسبب ازمة أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم التي كانت بدايات الصراع ما بين روسيا وأوكرانيا ،بينما عام (2018) كانت النسبة اقل من (2024) اذ بلغت (64،5) بسبب الملف السوري والتحديث العسكري للجيش والأسلحة ، بينما عام (2020) شهد انخفاض بلغ (56،9) بسبب استمرارية روسيا بتحديث برنامجها العسكري ، بينما في سنة (2022) ارتفع حجم الانفاق مجدداً بصورة ملحوظة ليبلغ (97،1) بسبب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية التي ما زالت قائمة لغاية الآن وهذا يبين حجم الانفاق العسكري الروسي اثناء الحروب اذ أنها تكرس اهتماماتها بالدرجة الأساس على الإنفاق على الحرب مما يثقل كاهل ميزانيتها بالمصروفات المالية الكبيرة التي تؤثر على استقرارها وأمنها الاقتصادي .

وخلاصة القول ، أن العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضتها القوى الغربية استهدفت القطاعات الاقتصادية كافة في روسيا ، والقطاع المالي وذلك من خلال فرض القيود الاقتصادية على الاقتصاد الروسي والتجارة والصناعة والنقل والطاقة والبنك الروسي والسعي لإضعاف الاقتصاد الروسي وخفض قيمة عملة الروبل امام الدولار الأمريكي وإرغام الدولة الروسية على تغيير أو تعديل سلوكها السياسي وإستمرت هذه العقوبات منذ إندلاعها في عام (2022) ولغاية الآن وذلك لعدم القدرة على تغيير السلوك السياسي الروسي وإستمرار روسيا بالحرب رغم كل معدلات الانفاق العسكري العالية ألا أنها ما زالت مستمرة في عملياتها العسكرية على أوكرانيا.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثالثاً : البدائل التي لجأت اليها روسيا في ظل العقوبات الاقتصادية الغربية (2022)

لجأت روسيا في ظل العقوبات الاقتصادية الغربية عام (2022) ولغاية الآن إلى بدائل عدة تغنيها عن الحاجة للتعامل التجاري والاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي واستطاعت بذلك من التكييف الاقتصادي وحماية إقتصادها من التراجع أو الانهيار وبذلك حققت توازن إقتصادي نسبياً ومن هذه البدائل هو الآتي :

1. **التحول نحو الأسواق البديلة في صادرات الطاقة (الأسواق الآسيوية):** عززت روسيا علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول الآسيوية كالهند وتركيا والصين وغيرها وقامت بتصدير منتجاتها من النفط والغاز الطبيعي اليها وبالمقابل استيراد ما تحتاجه من السلع والمواد الاستهلاكية والغذائية ، فضلاً عن أنها قامت ببناء شبكة خطوط أنابيب جديدة بالشرق الأقصى وسيبيريا وأهم هذه الخطوط هو (خط بيلوغورسيك – خابروفسك) الذي تأسس في (شباط /2024) وذلك بعد تراجع حجم صادرات روسيا النفطية نحو الإتحاد الأوروبي لذا أتجهت نحو الأسواق الآسيوية وعززت هذه الخطوط نجاحها بتصريف منتجاتها النفطية إلى دول آسيا بسهولة. (تشاكروفا، تحركات روسيا للهيمنة على قطاع الطاقة في منطقة أوراسيا، 2025، https://shorturl.at/U3aYc)
2. **تعزيز السيادة الاقتصادية والاكتفاء الذاتي:** وتعني تنشيط التصنيع المحلي والاعتماد على الذات بالإنتاج والصناعة لاسيما بعد مغادرة الشركات الاجنبية وأسهم ذلك في تعزيز الإنتاج المحلي ودعم الاقتصاد وتنشيط الشركات المحلية وتقليل الواردات من السلع والمواد الغذائية وتطوير سلاسل توريد بديلة مع الدول الآسيوية. (نقولا ، العقوبات الغربية هل أفادت الاقتصاد الروسي ، 2025، https://shorturl.at/jCHKI)
3. **تطوير بنية تحتية مالية بديلة:** بعدما تم عزل روسيا من النظام المالي العالمي للمراسلات والاتصالات (سويفت) اعتمدت إنشاء نظام (مير) و(SPFS) كبديل عن سويفت ونظام المدفوعات الدولية إذ تم طرحه من قبل البنك المركزي الروسي عام (2015) بعد تعرضها للعقوبات عند ضم شبه جزيرة القرم عام (2014) وتدخلها بالانتخابات الرئاسية لعام (2016) وبعدما كان إستخدامه محلياً بدأت تسعى لتطويره دولياً للإستغناء عن الخدمات المالية لهذا النظام. (Gricius, Russia new soft power The Mir cards system, https://tinyurl.top/e4i77 ,2022)
4. **تقليص هيمنة الدولار وتدويل الروبل:** خفض الرئيس (فلاديمير بوتين) التعامل بالدولار وشدد على التعامل بالروبل لتعزيز قيمته لاسيما بعد العقوبات لذا خفض حصة الدولار من الاحتياطي النقدي الروسي واستبدله بالعملات العالمية الأخرى كاليورو واليوان ، فضلاً عن التعامل التجاري مع الدول الصديقة بإستخدام العملات المحلية الأخرى غير الدولار كاليورو واليوان لتنويع الاحتياطي من العملات الأجنبية أما استيراد الدول الآسيوية للنفط والغاز الروسي تم التعامل بالعملة المحلية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الروبل.(هسبريس، هل تنجح روسيا بتدويل الروبل في مواجهة هيمنة الدولار على التجارة الدولية ، 2022، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7628)

5. **إصدار الروبل الرقمي:** تم إصدار الروبل الرقمي في (نيسان/2023) كمحدد جيوسياسي جديد وكعملة ثالثة للبنك المركزي الروسي لتخطي العقوبات وتجاوز الاعتماد على بنية المدفوعات المالية الدولية وإتمام المعاملات المالية العابرة للحدود دون أزمات وقيود وبسرعة عالية وبأدنى كلفة. (دندن، وآخرون، 2021، ص 401)
6. **الاتجاه نحو (التجارة المتقابلة):** لجأت روسيا في ظل التحديات والعقوبات الاقتصادية إلى التعامل مع الدول الصديقة لها بطريقة التبادل السلعي والخدمي بالجانب التجاري بصورة كلية أو جزئية مع سلع وخدمات أخرى دون الحاجة للدفع بالمال وتسمى تجارة متقابلة من خلال عقد صفقات متكافئة.(إسكندر ،2025، ص333).

ولبيان أثر وفاعلية العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الروسي لابد من مقارنة أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الروسي منذ (2021-2025) أي قبل وبعد الحرب وكما موضح في الجدول رقم (4) وكالآتي : (إسكندر ، 2025، ص 328)

الجدول (4) أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الروسي قبل وبعد الحرب (2021-2025)

العام	نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم على وفق أسعار المستهلكين	الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة صافي تدفقات الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي	حجم التبادل التجاري لإجمالي التجارة الخارجية
2021	%5،9	%8،4	%16،4	%2،3	%88،44
2022	%1،2	%13،8	%18،6	%-1	%42،8
2023	%3،6	%5،9	%19،5	%0،5	%41،8
2024	%3،6	%5،5	%19،9	%0،4	%7،8
2025	%1،3	%6،6	20،4%	——	%7،2

الجدول (4) من اعداد الباحثة بالاستناد إلى المصادر الاتية: بيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والدين العام بالاستناد إلى: (إسكندر ، 2025، ص 328)

- بيانات الاستثمارات بالاستناد إلى: (2025). "world investment report 2025 international investment in the digital economy". https://unctad.org/system/files/official-document/wir2025_en.pdf
- حجم التبادل التجاري بالاستناد إلى مصدر: (2025). "Russian trade surplus decreases 7.8% to 115.4$ bln in Jan oct customs". https://interfax.com/newsroom/top-stories/115241/.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وتشير الأرقام المذكورة، إلى أن عام (2021) كانت المؤشرات جيدة نسبياً إذ بلغ نمو الناتج المحلي الأجمالي (5،9%) أما التضخم (8،4%) وهي نسبة عالية بسبب تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الروسي ، أما الدين العام (16،4%) وهو نسبة منخفضة مقارنة بالسنوات التي بعدها ، أما الاستثمارات (2،3%) وتدل على أنها كانت مستقرة اقتصادياً ومالياً وكانت بيئة استثمارية جاذبة ، أما حجم التبادل التجاري (88،44%) وهي اعلى نسبة مذكورة وذلك لان روسيا كانت ذو علاقات تجارية واقتصادية قوية مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول وتجمعهم مصالح اقتصادية مشتركة وخاصة تصدير مشتقات الطاقة واستيراد التكنولوجيا والمواد الغذائية والمواد الاستهلاكية الأخرى ، ولوحظ أن بسنة الحرب (2022) انخفضت تلك المؤشرات ليصبح الناتج المحلي الإجمالي (1،2%) بسبب شل حركة الاقتصاد الروسي جراء العقوبات وهبوط الروبل مقابل الدولار، وزاد التضخم بصورة كبيرة ليصبح (13،8%) بسبب العقوبات والقيود التجارية وارتفاع الأسعار واضطراب سلاسل التوريد أما الدين العام اصبح (18،6%) بسبب الانفاق العسكري الكبير واللجوء للاقتراض الداخلي ، وشهدت خروج الاستثمارات بنسبة (1_%) بسبب العقوبات وعزلها عن سويفت، وعدم أمان البئية الاستثمارية،أما التبادل التجاري انخفض إلى (42،8%) وهو انخفاض كبير بسبب القيود على قطاع الطاقة من قبل القوى الغربية وتوقف الاستيراد والتصدير مع روسيا وصعوبات الدفع والتحويل المالي ، ثم نلاحظ في عام (2023) زاد النمو بسبب أدوات التكييف الاقتصادي، أما التضخم قل بشكل ملحوظ، أما الدين بإزدياد نسبي بسبب تكاليف الحرب المستمرة ، أما تدفقات الاستثمار ما زالت منخفضة بسبب البيئة الاستثمارية غير الآمنة ، اما التبادل التجاري في تراجع نسبي ، أما عام (2024) هناك تذبذب ملحوظ بالمؤشرات الاقتصادية الروسية كافة وهو تذبذب سلبي بسبب تداعيات الحرب وزيادة العقوبات الاقتصادية وزيادة تكاليف الانفاق العسكري ، أما عام (2025) شهد أقوى تراجع بالمؤشرات الاقتصادية بسبب استمرارية الحرب وزيادة الانفاق المالي على الحرب وعدم تغيير السلوك السياسي الروسي ألا أن ذلك لم يؤدي لانهيار الاقتصاد الروسي بل توازنه خاصة مع لجوءه إلى أدوات التكييف الاقتصادي البديلة التي سبق ذكرها. (إسكندر ، 2025، ص 328)

ويمكننا القول ، أن العقوبات الاقتصادية الدولية فشلت في تحقيق غايتها كأداة ضغط دولية مع روسيا إذ أن روسيا لم تغيير سلوكها السياسي ولم تمتثل للغرب بل استمرت بحربها مع أوكرانيا ولجأت إلى بدائل كأدوات تكييف اقتصادي تغنيها عن الحاجة والاعتماد على دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي إستطاعت دعم اقتصادها المحلي وتوازنه وحمايته من الإنهيار.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الخاتمة :

خلاصة القول تكمن في أن الحرب الروسية الأوكرانية لم تكن وليدة هذه اللحظة بل نتاج إرث طويل من الأحقاد والأطماع والخلافات السياسية والاقتصادية مابين دولتي روسيا واوكرانيا، وأنبثق عن قيام هذه الحرب آثار سياسية واقتصادية خطيرة أظهرت هشاشة القوى الغربية أمام مجابهة هذه الصراعات الجيوسياسية ، وأن موضوع تعرض روسيا للعقوبات الاقتصادية من قبل الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن أداة ضغط اقتصادية فاعلة هذه المرة ولم تستطيع تغيير السلوك السياسي الروسي وذلك لان روسيا سرعان ما تكيفت مع الضغوط والتحديات العالمية وأعتمدت سياسة الانغلاق على الذات وأعادت ترتيب علاقاتها الدولية ولجأت للأسواق الآسيوية لتعزيز نشاط قطاعها الطاقوي وتصدير منتجاتها النفطية ومشتقاتها لهذه الدول وتعزيز علاقاتها التجارية مع هذه الدول لتنشيط عملية الاستيراد والتصدير وسد الحاجة المحلية مما عزز ذلك من دعم اقتصادها المحلي وتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بغض النظر عن بعض التذبذب الذي تعرضت له مؤشراتها الاقتصادية وهذا يوضح حجم الوزن السياسي والاقتصادي الكبير لروسيا في الساحة الدولية وإن حرمان الاتحاد الأوروبي و مقاطعته لروسيا أضر ذلك بإقتصاده أكثر من التأثير على الاقتصاد الروسي وذلك لأنها إتخذت أدوات تكييف اقتصادية عدة وهي أدوات تكييف ناجحة وأسهمت بتوازن أمنها الاقتصادي .

الاستنتاجات

توصلت الباحثة لجملة من الاستنتاجات المهمة فيما يتعلق بموضوع البحث وهي كالاتي:

1- أن العقوبات الاقتصادية هي أداة ضغط اقتصادية فاعلة دولياً ولكن أحيانا لم تحقق فعاليتها إذا كانت الدولة التي فرضت عليها هذه العقوبات ذات وزن سياسي مهم بالساحة الدولية ودولة معتمدة على نفسها وذات علاقات اقتصادية وتجارية كما حصل مع روسيا.

2- أن الحرب الروسية الأوكرانية لم تكن وليدة هذه اللحظة بل أنها نتاج تراكمات من الأحقاد التاريخية والأطماع الاقتصادية والخلافات .

3- أن الاقتصاد الروسي لم يشهد إنهيار بل توازن نسبي بفضل أدوات التكييف الاقتصادي كسياسة الانغلاق على الذات ، ودعم العملة المحلية وتقوية النظام المالي وأنظمة الدفع ، وتطوير البنى التحتية ، والتوجه نحو الأسواق الآسيوية لتصدير النفط والغاز .

4- أن تذبذب المؤشرات الاقتصادية نحو الانخفاض سببه العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا والإنفاق العسكري الكبير الذي يأخذ الأولوية لدى روسيا وأن زيادة هذا الانفاق سببه التصنيع الحربي والاستمرارية بالحرب التي مازالت قائمة لغاية الآن.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

References:

أولا: المصادر العربية :

1- أحمد ، محمد . (2025). لعنة أبازيو . ط1 . دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع . العراق .
2- سعادي ، محمد. (2018) . العقوبات الاقتصادية الدولية من العقاب الجماعي إلى العقوبات الذكية. ط1. دار الكتاب . الأردن .
3- منصور ، شادي. (2019). حروب الجيل الخامس أساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية. ط1. العربي للنشر والتوزيع. الأردن.
4- الحيالي ، وليد ، ومؤلفون آخرون. (2016). العولمة الرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية. ط1. المركز الاكاديمي للكتاب. الأردن.
5- الزلزالي، زيد. (2018). عسكرة المجتمع التأثيرات السياسية والأمنية . ط1. دار أمجد للنشر والتوزيع. الأردن.
6- بوزان، عدنان. (2023). مبادئ القانون الدولي العام . ط1. الدكتور عدنان بوزان. الأردن.
7- المشهداني، محمد. (2021). مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة . ط1. دار الاكاديميون للنشر والتوزيع. الأردن .
8- القرالة، زهير. (2023). الأمم المتحدة في ميزان الشريعة الإسلامية اهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه العامة في ضوء الشريعة الإسلامية . ط1. دار الجنان للنشر والتوزيع. الأردن .
9- الهندي ، هاني. (2015). المقاطعة العربية لإسرائيل . ط1. دار البيروني. الأردن.
10- اشتيه ،محمد. (2011). موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية . ط1. دار الجليل لنشر الدراسات والأبحاث الفلسطينية. فلسطين .
11- أبو الخير ، مصطفى . (2017). القانون الدولي المعاصر. ط1. دار الجنان للنشر والتوزيع. الأردن .
12- دحية ، عبد اللطيف ، ومقيرش ،محمد. (2020). سلطة مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين في ظل المستجدات الدولية . ط1. دار الجنان للنشر والتوزيع. الأردن.
13- فكري ، مروة. (2021). مدخل إلى العلاقات الدولية أزمة العولمة وآفاق العالمية. ط1. مركز الحضارة للدراسات والبحوث. مصر.
14- صيوان ، كريم. (2016). " روسيا السقوط الصعب دراسة في تداعيات انخفاض أسعار النفط على قوة روسيا النفطية". مجلة الدراسات الدولية : العدد (67). ص 120.
15- إبراهيم ، مصطفى . (2025). " الحرب والعقوبات روسيا بين فائض القوة الجيوسياسية وتواضع الوزن الاقتصادي" . https://democraticac.de/?p=105209 .
16- مقداد ، محمد ، و نصار ،محمد. (2023). "هل تسهم العقوبات الأمريكية على روسيا في التحول عن نظام سويفت" . مركز الزيتونة. ص 6-7،
17- جمال ، بسنت. (2025). " تدويل الروبل هل تنجح روسيا في مواجهة هيمنة الدولار على التجارة الدولية" . https://rb.gy/7sheo6
18- محمد، خالد. (2022). العقوبات الدولية على روسيا الفاعلية والتأثير. ط1. مركز الرافدين للحوار. العراق.
19- عباس ،عقيل. (2024). " العقوبات الدولية المحددة الهدف مقاربة نظرية مع تحديد الانموذج الروسي ". مجلة الجامعة العراقية: 9 (1) : 364.
20- الوهابي ، رضوان. (2024). "فعالية العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا بعد عامين من تدخلها العسكري في أوكرانيا" . مجلة شؤون استراتيجية : (18) : 263-264.
21- روبرتس،مايكل:ترجمة حاتم بشر . (2025). "اقتصاد الحرب في روسيا". https://alsifr.org/war-economy-russia

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

22- تشاكاروفا ، فيلينا. (2025). "تحركات روسيا للهيمنة على قطاع الطاقة في منطقة أوراسيا ". https://shorturl.at/U3aYc

23- نقولا، ليلى. (2025). "العقوبات الغربية هل أفادت الاقتصاد الروسي". https://shorturl.at/jCHKI

24- هسبريس. (2022). "هل تنجح روسيا بتدويل الروبل في مواجهة هيمنة الدولار على التجارة الدولية". https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7628

25- إسكندر ، ماجد. (2025). "التجربة الروسية في مقاومة العقوبات الأمريكية والغربية وانعكست على الجنوب العالمي". مجلة العلوم السياسية:(70):333.

26- دندن، عبدالقادر، وآخرون. (2021). العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيات الرقمية تحولات عميقة مسارات جديدة . ط1. مركز الكتاب الاكاديمي. الأردن.

27- عمر، بوجلال. 2025 . "الإكراه الاقتصادي في ميزان العلاقات دراسة دولية في فعالية البدلات العسكرية غير المفضلة". مجلة الميبار :المجلد(16)،العدد(1). ص317.

ثانياً : المصادر الأجنبية :

1- Michta , A. (2025)." The real reason Russia invaded Ukraine hint it's not NATO expansion". https://shorturl.at/CR5Tx

2- Gricius , G. (2022). "Russia new soft power The Mir cards system". journal of Linearity and international Affairs : 6(2):35 .

3- Beauchamp ,J. (2024). American Law and Thought Examination of politics law and political Thought in the United States. Publisher Joshua Noel Beauchamp. UsA .

4- Eloranta , and other authors. (2025). The Rout ledge Economic history of war. Taylor and Francis. New York.

5- Shapoval , and other authors. (2025). "Assessing Foreign companies direct losses in Russia Financial impact market consequences and strategic Adjustments". https://kse.ua/wp-content/uploads/2025/03/KSE_Assessing-Foreign-Companies-Losses-in-Russia.pdf

6- (2025). world investment report 2025 international investment in the digital economy" . https://unctad.org/system/files/official-document/wir2025_en.pdf

7- (2025). "Russian trade surplus decreases 7.8% to 115.4$ bln in Jan oct customs ". https://interfax.com/newsroom/top-stories/115241/

8- Meiser , Jeffry. 2018. " Introducing liberalism in international relations theory". https://www.e-ir.info/pdf/72781

9- Morgenthau. 1974. "political among nations The struggle for power and peace hardcover". USA .

10- Wend. 2012. "Social Theory of international politics".Cambridge. USA.

11- Nickerson,Charlotte. 2026. "Rational Choice theory what it is in economics with examples". https://www.simplypsychology.org/rational-choice-theory.html

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0